العـــراق اولاً .. اســـتـــراتـيـجـيـــة الامـن الـقـــومـي للاعـــوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

تحقيق المصالح الوطنية وتحديد المخاطر وسبل مواجهتها

رئيس الوزراء: رقي الأمم يقاس باستراتيجياتها المستندة الى الاسس العلمية

١-٢

مقدمة

من اجل وضع استراتيجية الامن القومي العراقي الذي نص عليه الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ في المادة (١١٠) الفقرة ثانيا لتنفيذ سياسة الامن الوطني التي هي احدى الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية.. تم اعداد الاستراتيجية التي تمثل سياسة الحكومة في التحقيق في المخاطر وآليات مواجهتها. والتي تعتمد كجزء من برنامجها السياسي والعلمي من خلال المؤسسات الرسمية العراقية... ولاعداد ووضع فقرات الاستراتيجية تم تكليف مركز التخطيط المشترك والذي يضم بعضويته ممثلين عن اعضاء اللجنة الوزارية للامن الوطني- الوكلاء وبمستوى مدراء عامين من الوزارات السيادية كذلك تشكيل فريق اساسي لاعداد الاستراتيجية باشراف نائب مستشار الامن الوطني وبرئاسة مدير عام مركز التخطيط المشترك وعضوية ثمانية مستشارين بمجالات متنوعة، وقد اعتمد الفريق المكلف باعداد الاستراتيجية المراجع التالية:

أ.الدستور العراقي ٢٠٠٥

ب.وثيقة العهد الدولي

ج.مشروع المصالحة والحوار

د.الاطلاع على عدة استراتيجيات للامن القومي لدول مختلفة عربية واجنبية.

ولتوضيح الهدف الاساسي لوضع الاستراتيجية قال رئيس الوزراء نوري المالكي في كلمة الافتتاحية:

ان ما يقاس به رقي الدول والشعوب انها تستند الى استراتيجية واضحة قائمة على اسس علمية وتعتمد معايير عملية للنجاح والتقدم.

وان ما يحقق نهج الديمقراطية هو الاطار العام لاستراتيجية الامن القومي الذي تعد الديمقراطية قاعدة تستند اليها مفردات الامن بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.

العراق لم يعرف تاريخه الذي حكمه الاستبداد وعبثت به الديكتاتورية، وضوحا في الاهداف والسياسات، واعتمد فكر وممارسة التقاطية تتناقض مع بعضها فتصبح الازمات تلد بعضها الاخرى، ولبناء عراق ديمقراطي اتحادي يستند الى استراتيجية واضحة كانت استراتيجية الامن القومي العراقي.

فيما اكد موفق الربيعي مستشار الامن القومي العراقي في كلمته التي تضمنت تقديم الشكر والتقدير للذين ساهموا في اعداد الاستراتيجية.

لقد نص الدستور العراقي في المادة (١١٠) ان سياسة الامن القومي هي من واجبات الحكومة الاتحادية الحصرية، لذا فان استراتيجية الامن القومي تمثل مطلبا دستوريا تقدمه الحكومة لتبين رؤيتها للمصالح الوطنية وكذلك التهديدات والوسائل المتوفرة لمواجهتها.

تمثل استرايجية الامن القومي العراقي الخطوط العامة التي ستتبعها الحكومة لتحقيق المصالح الوطنية للشعب العراقي والتهديدات التي تواجهها وسوف تعتمد الوزارات المعنية آلية وضع برامجها التفصيلية لتنفيذ مبادئ الاستراتيجية.

ان نشر الاستراتيجية واطلاع العالم الخارجي عليها سيجعل العالم اكثر اطمئنانا لنوايا العراق في اقامة علاقات ودية وايجابية مع جيرانه والدول الاخرى ويؤكد موقف العراق في عدم السماح لجعل اراضيه منطلقات للاعتداء عليها او مقرا او ممراً لجماعات ارهابية واجرامية تهدد امن تلك الدول مما يمهد الطريق لعلاقات بناءة معها وخاصة دول الجوار.

كذلك يسهم نشر الاستراتيجية في اطلاع المواطن على توجهات الحكومة وعزمها على تحقيق مصالحه الكبرى في الامن والدفاع والاستقرار والسلام.

لقد جاءت هذه الاستراتيجية نتيجة جهد جماعي وعمل مضن لفريق عراقي لعدة اسابيع اظهر فيها العراقيون روح التفاني والاخلاص.

اتقدم بالشكر الجزيل لجميع الاخوة المسؤولين في جميع الوزارات والمؤسسات الامنية الذين ساهموا في كتابة هذه الاستراتيجية القيمة.. واتقدم بشكري الخاص لمركز التخطيط المشترك في مستشارية الامن القومي ومديره وجميع الاخوة الذين ساهموا في اخراج هذا العمل الكبير الى النور.

وتضم الاستراتيجية اربعة مداخل هي المدخل الاول الذي احتوى الرؤية الوطنية العراقية والبيئة الاستراتيجية للعراق. فيما تضمن المدخل الثاني باب المصالح الوطنية والذي يشمل (المصالح السياسية والمصالح الامنية والمصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية).

كما تضمن المدخل الثالث ابواب عشر فقرات منها الارهاب والتمرد والتخريب والفساد والجريمة المنظمة والمجاميع المسلحة والميليشيات).

كما جاء في المدخل الرابع (الوسائل الاستراتيجية) وتشمل المجال السياسي العام (المصالحة الوطنية والمراجع الدستورية وسيادة القانون واستكمال نقل المسؤولية الامنية من القوات متعددة الجنسية الى السلطات المدنية الدستورية العراقية) اضافة الى ابواب المجال السياسي الاجتماعي والمجال الامني والمجال الاقتصادي والمجال المعلوماتي وللاطلاع على محتويات المداخل التي تضمنتها استرايجية الامن القومي العراقي (٢٠٠٧-٢٠١٠).

تنشر (المدى) النص الكامل لما ورد في الاستراتيجية من تعريف وتوصيف للمداخل والفقرات التي شملت جوانب سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية على نحو حمل في طياته الشعور الوطني في بناء عراق حر وديمقراطي على اسس تكفل حقوق الشعب وتطلعاته في غد مشرق ومستقبل زاهر.

تحقيق تطلعات الشعب العراقي

١- المدخل

أ- الرؤية الوطنية العراقية

تحقيق تطلعات الشعب العراقي في ترسيخ دعائم عراق فدرالي ديمقراطي حر موحد ذي سيادة كاملة يسوده الامن والاستقرار. ويتمتع مواطنوه بجميع الحقوق والواجبات في ظل حكومة دستورية، ويتطلع ساعيا لبناء اقتصاد مزدهر ومنفتح على العالم ويكون عضوا فعالا في المجتمع الدولي.

ب.البيئة الاستراتيجية للعراق:

أولا. يمر العراق بفترة تاريخية بالغة الخطورة. وهي الفترة الانتقالية بين السقوط الخاطف لنظام دكتاتوري قمعي شمولي والتحول نحو مجتمع حضاري متمدن. تتميز هذه الفترة بمجموعة من التحديات والفرص التي تشكل البيئة الاستراتيجية للسنوات القليلة المقبلة.

ثانيا .يأتي التحدي الاكبر نتيجة للتحول السريع الذي يوفر بيئة خصبة للاستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي. مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الاقليمية تجاه العراق الجديد.

ثالثا. يمثل أزلام النظام المباد تحديا كبيرا آخر، فالحكم الدكتاتوري المباد اعتمد على فئة محدودة العدد نسبياً ولكنها تمتلك السلاح والمال والخبرة وتفتقر الى ابسط القيم والاخلاق والمعرفة، هذه الفئة لن تتخلى بسهولة عن استئثارها بالسلطة وبثروات الشعب لعدة عقود، وتستميت للعودة الى السلطة من جديد بكافة الوسائل.

رابعا .ان الحكومة الحالية يجب ان تحمي الديمقراطية الوليدة من مخاطر التآمر والفتنة والتسلل، وفي نفس الوقت يجب ان تميز بين بقايا النظام السابق وبين المغرر بهم او الذين انضموا الى حزب البعث المنحل ليستطيعوا العيش في ظروف القمع السابقة.

خامسا. يتمثل التحدي الآخر بنمو الجماعات الارهابية التي تتبنى فكرا تكفيريا منحرفا في المنطقة والعالم، لقد وجدت هذه المجموعات في الفراغ الامني الذي اعقب سقوط النظام فرصة للامتداد والتوسع، كما استغلت وجود القوات الاجنبية والشعور المعادي لامريكا في الدول العربية والاقليمية للحصول على مزيد من الدعم في المنطقة.

سادسا. هنالك تحد آخر نتج عن الحروب التي شنها النظام المباد وسياساته الخاطئة التي تسببت في حصار دولي.. وعزلة شبه كاملة ادت الى تركة ثقيلة لبناة العراق الجديد، فقد ترك ديوناً دولية تقدر بأكثر من (١٢٠) مليار دولار، واقتصادا داخليا محطماً يعتمد فقط على تصدير النفط، واهمالا للبنى التحتية لاكثر من (٢٠) سنة وتدنيا لمستوى دخل الفرد وارتفاع التضخم الى مستويات مخيفة بحيث انهى الطبقة المتوسطة وسحق الطبقة الفقيرة وارتفعت نسبة البطالة المقنعة وازداد بشكل خطير مستوى الفساد المالي والاداري، وظهرت الجريمة المنظمة التي يديرها افراد من النظام السابق.

سابعا. ان سياسة النظام المباد باختزال مؤسسات الدولة في رأس النظام ادت الى انهيار هذه المؤسسات حال سقوطه، وقد ادى ذلك الى مصاعب كبيرة وظروف ملائمة لنمو الفساد والجريمة المنظمة وخصوصا من الفراغ الامني الذي تلا سقوط النظام، وان تضخم هذه الصعوبات جاءت مع التوقعات الكبيرة التي وضعها ابناء الشعب في التحسن السريع لمناحي الحياة بعد زوال النظام.

ثامنا.مع سقوط النظام المباد والشروع في بناء العراق الجديد، فان الوقت قد حان لحل الميليشيات التي حاربت ذلك النظام ودمجها في المجتمع، ولعل التعامل مع الميليشيات التي شكلت بعد سقوط النظام في ظروف الفراغ الامني وتنامي الارهاب والخوف المتبادل سيكون تحديا اصعب على الحكومة ان ارادت مواجهته.

تاسعاً. ان مكافحة الارهاب تتضمن تحديا للحكومة بعد الانزلاق الى تجاوز الحريات وحقوق الانسان والتدخل في حرية التعبير والاعلام الحر التي تأتي في مقدمة التزاماتها، كما ان الظروف الامنية يجب ان لا تؤثر على شفافية الحكومة.

عاشرا.ان هذه التحديات والمخاطر تقابلها فرص ومصادر قوة فالعراق بلد غني بالاحتياطي الهائل من النفط والثروات المعدنية والمياه وارضه الخصبة كما انه غني بالموارد البشرية المؤهلة، مما يتيح له فرصة نهوض سريع وبناء اقتصاد متقدم متنوع الموارد.

حادي عشر. ان الموروث الثقافي للعراق وتاريخ التعايش السلمي لمكوناته ورفض شعبه للتطرف يتيح له اقامة مجتمع متعدد متماسك في ظل نظام ديمقراطي فدرالي.

ثاني عشر. مع ان هذه العوامل وغيرها لا تحتم مستقبل العراق، الا انها تشكل البيئة الاستراتيجية في الفترة الحالية التي سيتطور فيها العراق الجديد التي يجب التعايش معها لتحقيق عراق مستقر آمن مزدهر.

٢- المصالح الوطنية

أ- المصالح السياسية

أولا- تعزيز السيادة الوطنية

تسعى الحكومة العراقية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتسلم كامل الملف الامني، ومن ثم تقنين العلاقة مع الدول الصديقة والمحيط الاقليمي والدولي عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المتكافئة.

ثانيا- الفدرالية

ان النظام الفدرالي هو الحل الافضل لتقاسم السلطة مع المركز واناطة السلطات المحلية للمحافظات والمجالس البلدية الصلاحيات التي اقرها الدستور العراقي، وبالتالي فانها تعتبر التمثيل المناسب للحكم الرشيد الذي يمثل اطياف الشعب كافة والذي يقوي ويعزز الحكومة الموحدة.

ثالثا- صون الحقوق والحريات المدنية

تسعى الحكومة العراقية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتأمين العيش الآمن والحياة الحرة الكريمة والتمتع بالحقوق المتكافئة التي كفلها الدستور والمواثيق والعهود الدولية والتحرر من الظلم والعوز وتوفير التعليم والسكن والصحة والغذاء، وكذلك ممارسة الحقوق المدنية والسياسية.

رابعا- بناء وتنظيم علاقات اقليمية ودولية

للعراق مصلحة حيوية في بناء علاقات سليمة متوازنة ومتبادلة مع كل دول العالم وخاصة الدول المجاورة، ويسعى لمزيد من الانسجام والتفاهم مع الجميع بغية انشاء بيئة مستقرة تسمح للتطبيع الاقتصادي والسياسي والامني وجعل العراق عضوا فعالا في جميع المنظمات الدولية والاقليمية.

ب- المصالح الامنية

اولا- الوحدة الوطنية

ان اهم ركيزة للعراق هي الحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي العراقي بما فيه من اديان ومذاهب وقوميات مختلفة، واهم ما يميز وحدة العراقيين هو انتماؤهم للهوية العراقية الوطنية الواحدة، بغض النظر عن الانتماءات الاخرى.

ثانيا- أمن ارض وشعب العراق

ان المسؤولية الاساسية للدولة هي ضمان امن ارض العراق وشعبه، وقد ضمنت هذه المسؤولية في الدستور العراقي وهي مسؤولية للحكومة العراقية.

ثالثا- أمن الأشخاص والممتلكات

من الالتزامات الرئيسة للحكومة العراقية حماية ارواح المواطنين وممتلكاتهم والمقيمين رسمياً على الاراضي العراقية.

ج- المصالح الاقتصادية

اولا- تطوير اقتصاد متعدد الموارد واستثمار الثروات الطبيعية

تشكل ايرادات النفط الخام حوالي ٩٠٪ من اجمالي ايرادات العراق المالية، وهذا الوضع الموروث من السياسات غير الفعالة على مدى عقود يمثل تهديدا للامن الوطني على المدى البعيد، لذا فان الحكومة الحالية تسعى لوضع سياسة تؤسس لاقتصاد متنوع الموارد يضمن مصالح الأجيال القادمة وتتضمن تطوير استثمار الثروات الطبيعية، وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمار في البنى التحتية اللازمة كشكبات الاتصالات والنقل والخدمات الاخرى.

ثانيا: تنمية الموارد البشرية

ان حماية المواطنين وتحسين معيشتهم وتوفير الرفاهية وزيادة الانتاج الوطني وتعبئة رأس المال البشري تعتبر من العناصر الأساسية في سبيل تحقيق التنمية الاساسية ذات الجودة ودعم الاسر الفقيرة والفئات الضعيفة وعدم التمييز في الحصول على تلك الخدمات.

ثالثاً: تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي

لكل موطن عراقي الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز حرمانه من هذه الحقوق وتقييدها، وتكفل الحكومة تحقيق الرفاه لكل افراد الشعب العراقي من خلال توفير فرص العمل ومكافحة البطالة وتحقيق بيئة صحية وتوفير الامن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية.

د- المصالح الاجتماعية

أولاً: التربية والتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية والحفاظ على البيئة

١- التربية والتعليم

السعي لتوسيع وتحسين منظومة التربية والتعليم والتأهيل بما في ذلك التعليم الخاص باعتباره عاملا اساسيا لتقدم المجتمع وحقا تكفله الدولة في كافة المراحل لخلق اجيال واعية من المتخصصين والمثقفين والعمال المهرة الذين سيسهمون في تقدم بلدنا وحماية مصالحنا، ويجب تأمين ظروف مناسبة لعودة العقول العراقية من أساتذة وعلماء للمساهمة في بناء مختلف القطاعات التي تحتاج إلى التوجيه والتطوير والتعليم، وكذلك الاستعانة بعلماء الدين والمرشدين الصالحين في تعزيز القيم والأخلاق الحميدة التي تتبناها الأديان السماوية المقدسة.

٢- الصحة العامة والخدمات الاجتماعية

من واجبات الحكومة العراقية توفير الغذاء والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي والصحي في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل وتوفير المقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة.

٣- الحفاظ على البيئة

تكفل الحكومة حق العيش في ظروف بيئية سليمة وحماية البيئة والحفاظ عليها وتطوير المناطق التي دمرها النظام المباد، وتطوير الاهوار والمناطق الخضراء ومتابعة الكشف الاشعاعي والتلوث نتيجة استخدام الاسلحة المختلفة.

ثانياً: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

تحرص الحكومة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الأهداف المشروعة لها.

ثالثاً: تعزيز روح المواطنة

الانتماء للوطن هو هبة وكينونة من الله عز وجل وليس لأية قوة في الأرض الحق بالتحكم فيها مهما كانت سلطتها، وان الشعوب تفتخر بانتمائها لأوطانها على الرغم من الاختلافات الاثنية بينها، لأن الوطني للجميع والانتماء إليه والحرص على هذا الانتماء يمثل التفاعل بين افراد الأمة والمصير المشترك لوطنهم الذي ينتمون إليه.

مواجهة التهديدات الاقليمية والدولية

أ- الإرهاب والتمرد

وهما اخطر أنواع التهديدات كونهما يقوضان ركائز الدولة والعملية السياسية ويضعفان الروح المعنوية باستهدافها المجتمع والبنى التحتية ومؤسسات الدولة وإثارة الفتن وعدم الاستقرار ومنهم التكفيريون والصداميون.

ب- التخريب والفساد

يؤدي التخريب والفساد إلى ابطاء وإيقاف التقدم السياسي والأمني والاقتصادي واداء تطبيق الآليات الديمقراطية والتجارة الحرة وتطبيق القانون والاعمار والانتاج ويستنفذ الثروة الوطنية وينشر شعوراً بعدم المساواة بين المواطنين.

ج- الجريمة المنظمة

تشكل الجريمة المنظمة بأنواعها تهديداً لأمننا الوطني وهي تنمو وتترعرع في نفس البيئة التي ينمو فيها الارهاب والتمرد.

د- التهديد الاقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية

يواجه العراق تهديدات اقليمية ودولية خطرة من ضمنها الارهابيين والاجانب الذين يدخلون العراق ويتم دعمهم من الدول المجاورة، وبسبب شراكة العراق السياسية والعسكرية مع القوات متعددة الجنسية المتواجدة فيه، فان هذه التهديدات لا ترقى إلى مستوى الاستعداد لغزو العراق. سوف لن يقبل العراق ببقاء اية منظمات ارهابية، أو غير قانونية مثل تنظيم القاعدة وغيرها من المنظمات الارهابية التي تعتبر تهديدا لأمن العراق أو لجيرانه. ان العراق لن يقوم بإيواء، أو الترخيص، أو دعم، أو السماح بعمل هذه المنظمات الارهابية على أراضيه.

هـ- المجاميع المسلحة والميليشيات

يعتبر انتشار المظاهر المسلحة غير القانونية للمجاميع المسلحة والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الكبيرة التي يواجهها العراق، كما وتهدد أمن المواطن العراقي بشكل مباشر.

و- الفكر الدكتاتوري والاقصائي

يركز الفكر الدكتاتوري والاقصائي السلطة والصلاحيات مما يحول دون ممارسة الديمقراطية وبهذا فهو يمثل تهديداً خطراً لمصالحنا الوطنية. وحيث ان الاجراءات القهرية للدكتاتورية لا زالت مترسبة في ذاكرتنا، وموروثنا الثقافي، فان هذا التهديد غالباً ما ينذر بالعودة إضافة إلى ذلك فان حالات استثنائية تستوجب فرض حالة طوارئ لغرض الاستقرار وفق الصيغ الدستورية، إلا ان هذه الحالة عرضة لسوء الاستخدام وبالتالي تهدد بعودة الدكتاتورية.

ز- العنف الطائفي والعرقي

يعد تنامي الشعور بالانتماء الطائفي والعرقي في ظل عقود من الحكم الاستبدادي تهديداً كذلك محاولات القوى الارهابية والتكفيرية لضرب الرموز الدينية والسياسية وإثارة الفتن وصولاً إلى الاقتتال الطائفي بين مكونات الشعب العراقي لتفتيته تمهيداً للاستيلاء على السلطة.

ح- المهجرون والمهاجرون والنازحون

ان مسألة التهجير القسري الجماعي ممارسة مرتبطة بسياسة وسلوك النظام السابق، ولقد شكل ذلك النهج القمعي خطورة ظلت تداعياتها مستمرة لغاية وقتنا الحالي ابتداء من نزع الهوية الوطنية ومصادرة الأملاك والأموال اضافة لمطاردة وملاحقة العقول والكفاءات تحت ذريعة معارضتها للنظام السابق، ومن ذلك استكمال التشريعات واعادة النظر بالقرارات والقوانين التي لا تنسجم مع الدستور وتعزيز قدرات اجهزة تنفيذ القانون واستكمال وإصلاح منظومة المؤسسات الاصلاحية بما يتلاءم مع حقوق الانسان وسيادة القانون.

٣- استكمال نقل المسؤولية الامنية من القوات متعددة الجنسية إلى السلطات المدنية الدستورية العراقية.

ان المسؤولية الامنية في العراق مناطة إلى القوات متعددة الجنسية بموجب قرار مجلس الأمن (١٥٤٦) في (٨ حزيران ٢٠٠٤م) وتعمل الحكومة العراقية وبالمشاركة مع القوات متعددة الجنسية على نقل المسؤولية الأمنية إلى السلطات المدنية العراقية في المحافظات التي تكون الظروف فيها مناسبة. ان الحكومة العراقية تسعى وبمساعدة اصدقائها والقوات متعددة الجنسية إلى تسريع نقل المسؤولية الامنية من خلال الوصول بالقوات الامنية إلى الجاهزية المطلوبة، وتعزيز قدرات الحكم بالمحافظات، وتخفيف مستوى التهديدات المختلفة.

٤- العمل على تقليص متطلبات تواجد القوات متعددة الجنسية في العراق بعد ان يتم استكمال نقل المسؤولية الامنية لكافة المحافظات والاقاليم في العراق، فان الحكومة ستعمل بالتنسيق مع اصدقائها على خروج القوات متعددة الجنسية، مع تقليص متطلبات تواجدها لأغراض التدريب والاسناد وفق التهديدات والمتطلبات الامنية.

٥- بناء علاقات دولية ايجابية

أدرك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة إلى بناء علاقات اقليمية ودولية جديدة مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وإنما مع المجتمع الدولي ايضاً، فطبقت عليه تبعاً لذلك قوانين واجراءات الحصار الاقتصادي والمعلوماتي وكل انواع الحصار استناداً للشرعية الدولية، لذا يجد العراق اليوم لزاماً عليه ان يحشد المجتمع الدولي حكومات وشعوباً للوقوف معه في اعادةبنائه كبلد متحضر غني بثرواته وتاريخه وشعبه. وقد نجح بذلك وخطا خطوات تعد تاريخية قياسا للزمن والظرف الصعبين. فقد عقدت المؤتمرات الدولية والاقليمية وكذلك على مستوى الدول الاسلامية وجامعة الدول العربية ودول الجوار وعلى مستوى العلاقات الثنائية كلها من اجل خلق بيئة جديدة تحكم العلاقات مبنية على روح التعاون والمصالح المشتركة والمتبادلة. وما وثيقة العهد الدولي إلا واحدة من تلك الاسس للعلاقات الدولية الجديدة مع العراق.

٦- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب والامن الجماعي وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وإلى يومنا الحاضر صادق العراق على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحظر الارهاب واسلحة الدمار الشامل وقد قام النظام السابق بخرق هذه الاتفاقيات وكان هذا سبباً من اسباب التدخل الدولي، لذا التزمت حكومة العراق الجديد دستورياً بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله وان تحترم وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات وتكنولوجيا وانظمة الاتصال والعمل مع المجتمع الدولي للحد من انتشارها.

٧- عقد اتفاقيات امنية ثنائية أو متعددة الاطراف تدرك الحكومة العراقية بان الارهاب والتمرد يغذى بشكل رئيس من خارج العراق، وان حدوده الطويلة مع جيرانه لا يمكن ان تضبط من قبل القوات الامنية العراقية فقط، ولذا فان اقامة اتفاقيات ومعاهدات امنية ثنائية متعددة الاطراف مع الدول الاقليمية ستكون في مصلحة جميع هذه الدول.

٨- تعزيز مشاركة العراق في الامم المتحدة والمحافل الدولية العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الامم المتحدة وتقع على عاتقه التزامات دولية كبيرة والمشاركة الفعالة هي احدى اسس المنظمة وقد نص برنامج الحكومة العراقية المقدم إلى مجلس النواب على:

أ- بناء علاقات صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول.

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.

ج- تسديد كل متعلقات المنظمة الدولية ليحق للعراق المشاركة والتصويت على القرارات المطروحة.

د- الاشتراك في كل المنظمات الدولية التي تحترم الشعب العراقي ليكون جزءاً من المنظمة الدولية.

٩- مراجعة الاتفاقيات المبرمة من قبل النظام السابق والتي تضر بمصالح العراق عقد النظام السابق مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف الجهات، كما واسست شركات ومكاتب وهمية تديرها جهات محلية واقليمية ودولية ساهمت جميعها بترتيب التزامات مالية وكذلك سياسية على حساب وحدة وامن وحدود العراق، حيث كانت تلك الاتفاقيات والعقود قد ابرمت لمصلحة وبقاء النظام وليس لمصلحة الشعب العراقي، لذا يجب العمل على مراجعة وإعادة النظر بتلك الالتزامات من اتفاقيات وعقود وعلى جميع المستويات.

إزالة الغبن والخوف من المشمولين بالقانون

١٠- إعادة النظر في قانون اجتثاث البعث نظراً لما شكله قانون هيئة اجتثاث البعث من مجاذبات سياسية محلية واقليمية بحيث اصبح اعادة النظر فيه احد العناصر المهمة في مشروع المصالحة الوطنية، ومن ثم إزالة الغبن والخوف الذي اعترى بعض من المشمولين به، اذ بات من الضروري إعادة آليات تنفيذها وتحويلها إلى هيئة مهنية فنية تحتكم إلى القانون والقضاء ومجردة من الاغراض السياسية، كما يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بالقواعد الاجرائية وإعادة النظر في كثير من الاجراءات السابقة ووفقا للتوجه الجديد على شكل تشريع قانون جديد متماشياً مع الدستور.

ثانياً: المجال السياسي الاجتماعي

١- اعتماد المعايير الدولية ضمن النظام القضائي الوطني تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها الواردة في الدستور من المادة (١٤ و٣٦) باتفاقيات حقوق الانسان الدولية من خلال إنشاء قاعدة بيانات احصائية حديثة ومعتمدة حيال انتهاكات حقوق الانسان والعمل على إدارتها وتعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية بما يتماشى والمعايير الدولية وخاصة للفئات الضعيفة كالأقليات والمهجرين داخلياً واللاجئين والعائدين والعاجزين وإدارة النظام القضائي بما يتماشى والمعايير الدولية وبدعم من المجتمع الدولي والامم المتحدة وتعزيز ذلك لدى المشرعين العراقيين وموظفي النظام القضائي في مؤسسات الدولة ولدى جميع فئات الشعب العراقي.

٢- تضمين ثقافة حقوق الانسان في قطاعي الثقافة والاعلام وفق تشريعات قانونية يتم ذلك بادراج مبادئ وثقافة حقوق الانسان في المناهج الدراسية ولجميع المراحل وقيام وزارة حقوق الانسان باعداد وتدريب الكوادر التدريبية تبعاً لذلك.

٣- إنشاء هيئة وطنية تعنى بحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني تنفيذ استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية وتشجيع نشوء شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني لدعم حقوق الانسان، ووضع آلية شفافة لإعادة تعيين وتأهيل موظفي الحكومة من النظام السابق من الدوائر المنحلة.

١- المصالحة الوطنية والمراجعة الدستورية

أ- المصالحة الوطنية

أولاً- وضعت الحكومة العراقية المنتخبة منذ تسلمها السلطة مشروعاً شاملاً للمصالحة الوطنية كأسبقية أولى. تضمن المشروع جميع الجوانب الايجابية والشفافة التي تنم عن المصداقية للانفتاح والمشاركة الفعالة في العملية السياسية لجميع الاطراف وبالأخص تلك التي لديها تحفظات أو توجهات تصحيحية للعملية السياسية وحتى التي استخدمت السلاح في إثبات وجودها وتوجهاتها المغايرة، باستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي.

ثانيا- تم تشكيل الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني للإضطلاع بهذه المهمة. عقدت اللقاءات والندوات، واهتمت الهيئة بالقضايا التي تساعد على لم الشمل وتوحيد الكلمة وتقريب وجهات النظر.

ثالثاً- رغم انجاز خطوات مهمة بهذا المجال، إلا ان حجم التحديات التي يواجهها العراق، والحاجة إلى رأب سريع للتصدع الذي اصاب المجتمع العراقي نتيجة لعدة عوامل في مقدمتها فعاليات القاعدة في إثارة اصطراع طائفي يستدعي بذل مزيد من الجهد في هذا المجال للتوصل إلى استراتيجية عملية وسياسات وآليات مناسبة لتحقيق المهمة.

ب- المراجعة الدستورية

شكلت بعض مواد الدستور محوراً للخلافات والتجاذبات بين بعض الكتل السياسية فيما بينها من جهة وكذلك بين الحكومة وبعض مؤسسات المجتمع المدني والتيارات غير المشتركة في السلطات والعملية السياسية من جهة اخرى، منها ما هو جوهري حري بالمراجعة ومنها ما هو مجرد حالة من الخلاف كموقف من السلطة والعملية السياسية، وفي الحالتين فقد شكل مجلس النواب ويتوافق سياسي فيه لجنة موسعة لإعادة المراجعة الدستورية للنقاط التي تمثل محوراً للخلاف أو التعديل أو الاضافة أو الحذف وقد اعتبر هذا موقفاً لبعض القوى الانخراط في العملية السياسية ودعم الحكومة واستكمالاً للمصالحة الوطنية.

٢- سيادة القانون

تبذل جهود مكثفة لإصلاح المنظومة القضائية في العراق، ومن ذلك استكمال التشريعات واعادة النظر بالقرارات والقوانين التي لا تنسجم مع الدستور وتعزيز قدرات اجهزة تنفيذ القانون واستكمال وإصلاح منظومة المؤسسات الاصلاحية بما يتلاءم مع حقوق الانسان وسيادة القانون.

٣- استكمال نقل المسؤولية الامنية من القوات متعددة الجنسية إلى السلطات المدنية الدستورية العراقية.

ان المسؤولية الامنية في العراق مناطة إلى القوات متعددة الجنسية بموجب قرار مجلس الأمن (١٥٤٦) في (٨ حزيران ٢٠٠٤م) وتعمل الحكومة العراقية وبالمشاركة مع القوات متعددة الجنسية على نقل المسؤولية الأمنية إلى السلطات المدنية العراقية في المحافظات التي تكون الظروف فيها مناسبة. ان الحكومة العراقية تسعى وبمساعدة اصدقائها والقوات متعددة الجنسية إلى تسريع نقل المسؤولية الامنية من خلال الوصول بالقوات الامنية إلى الجاهزية المطلوبة، وتعزيز قدرات الحكم بالمحافظات، وتخفيف مستوى التهديدات المختلفة.

٤- العمل على تقليص متطلبات تواجد القوات متعددة الجنسية في العراق بعد ان يتم استكمال نقل المسؤولية الامنية لكافة المحافظات والاقاليم في العراق، فان الحكومة ستعمل بالتنسيق مع اصدقائها على خروج القوات متعددة الجنسية، مع تقليص متطلبات تواجدها لأغراض التدريب والاسناد وفق التهديدات والمتطلبات الامنية.

٥- بناء علاقات دولية ايجابية

أدرك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة إلى بناء علاقات اقليمية ودولية جديدة مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وإنما مع

اسبقية المشروع الشامل للمصالحة الوطنية

٤- الوسائل الاستراتيجية

أ- المجال السياسي

أولاً: المجال السياسي العام